### أسند مهمة الإشراف المباشر عليها إلى الباحث د.عباس كاظم

# «ريكونسنس»: إنشاء إدارة جديدة مختصة بالملف العراقي

عبدالعزيز العنجري

شعار مركز ريكونسنس

د.عباس كاظم

أعلن مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات أنه وفي إطار التوسع بأنشطته البحثية والاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة، تم إنشاء إدارة جديدة تحت مظلة المركز هي «إدارة الشأن العراقي» والتي تتعلق بالبحوث والدراسات المختصة بالعراق بمختلف تشعباته السياسية والاقتصادية والدينية والأمنية، لما للموضوع من أهمية كبرى تؤثر على الكويت خصوصا والمنطقة بشكل عام، حيث انه يجب دراسة وتحليل ما يحدث في العراق من تطورات وانعكاسات ذلك على الكويت تحديدا والخليج بشكل عام.

واضاف المركز انه تم إسناد مهمة الإشراف المباشر على هذه الإدارة الجديدة إلى الخبير في الشؤون العراقية والباحث المتمرس في السياسة الخارجية د.عباس كاظم، حيث يركز حاليا في مشاريعه البحثية على آلية إعادة بناء الاقتصاد السياسي في العراق، ولديه عدة مؤلفات مهمة مختصة بالشأن العراقي، والمذاهب، والأحزاب السياسية.

وبهذه المناسبة، قال رئيس المركز عبدالعزيز العنجري: ان «المركز تأسس وفق رؤية واضحة وهي أن يكون منصة حوار فعالة للأفكار والآراء المتعددة، ونحن سعداء بهذا التعاون المشترك مع د.عباس كاظم ونتطلع إلى أن يكون إنتاج المركز المعرفي والثقافي مصدرا لوجهات النظر المختلفة، حيث ان المركز يمد جسور التواصل مع مفكرين داخل الكويت وخارجها، للاستماع إلى أفكارهم ونصائحهم، وإشراك عموم المهتمين في ما نطرحه من موضوعات وبإطار شفاف». من جانبه، قال د.عباس كاظم: «يشرفني الانضمام إلى هذه المؤسسة البحثية الكويتية التي تميزت خلال فترة وجودها القصيرة نسبيا بانتشار كبير وكسبت احترام العديد من المؤسسات الدولية وتمكنت من إثبات وجودها داخل الكويت وخارجها، وأتمنى أن أوفق في إضافة ما هو مفيد لدورها المقبل فيما يتعلق بدراسات الشأن العراقي».

وكان قد استهل مركز «ريكونسنس»، أول نشاطاته المتعلقة بالملف العراقي منذ العام 2019، حيث استضاف سفير الولايات المتحدة السابق لدى كل من الكويت والعراق دوغلاس سيليمان، وذلك بحضور كوكبة من الديبلوماسيين والأكاديميين ورجال الأعمال في جلسة حوار مغلقة أشرف على إدارتها كبير مستشاري المركز د.علي الطراح.

ودار الحديث في حينها حول «البعد الأميركي في العلاقات الكويتية – العراقية» بحضور سفير العراق لدى الكويت آنذاك علاء الهاشمي.

### المورد لن يتحمل القيمة المضافة بل سيتحملها التاجر في البداية ثم المستهلك

# الحمد: مواد البناء بحاجة إلى الدعم.. وقرار إلغاء رسوم الإغراق «صائب»

عبدالله وليد الحمد

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة مستشار البناء للمقاولات العامة عبدالله الحمد أن إلغاء رسوم الإغراق على مواد البناء «صائب»، كونه يعطي الفرصة أمام المستهلك للاختيار بين اكثر من جهة لاستيراد أنواع مواد البناء المختلفة، وعدم إجبار المستهلك على التوجه نحو مصدر وحيد للاستيراد.

وأوضح الحمد في بيان صحافي أن فرض رسوم الإغراق في هذا التوقيت الصعب الذي يمر به الاقتصاد ليس في محله، كونه يزيد الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة والمواطنون ويرفع كلفة أسعار مواد البناء عليهم.

وشدد على ضرورة العمل لمصلحة المستهلك، وعدم تجمع كل الأطراف ضده من أزمة كورونا وانتعاش مستقبلي في البناء ونقص في العمالة، ما يؤدي الى حرمانه من بناء مسكنه الخاص بأسعار تكلفة معقولة لمواد البناء، قائلا: «هناك أزمة اقتصادية حادة يعيشها الاقتصاد حاليا بسبب «كورونا» الذي ضرب أوصال الاقتصاد منذ 24 فبراير الماضي ولاتزال تداعياته مستمرة على المواطنين والمقيمين».

وأضاف الحمد أن فرض رسوم الإغراق على مواد البناء سيضر عددا كبيرا من راغبي البناء، وبالتالي ستتضرر الشركات والمقاولون العاملون في مواد البناء، ما سيدفع هذا إلى ركود سوق المقاولات الذي يعاني في الأصل من ركود ملحوظ منذ تداعيات أزمة كورونا، موضحا أن المستهلك أصبح محاطا بمعايير كثيرة، ستؤدي حتما إلى رفع الأسعار وتتمثل تلك الظروف في وباء كورونا وانتعاش السوق مستقبلا بالمشاريع ونقص العمالة.

وأوضح أن توقيت فرض الرسوم على مواد البناء ليس في مصلحة أحد ويجهض محاولات الحكومة للخروج من الأزمة الحادة التي تواجه الأداء الاقتصادي عبر الفتح التدريجي لكل القطاعات الاقتصادية والخروج من أزمة السيولة الخانقة التي تعانيها إيرادات الدولة مع التراجعات الحادة في أسعار النفط.

وأضاف الحمد أن الجهات الحكومية معنية بدراسة سوق البناء جيدا ووضع الرقابة علية، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تشهد حركة البناء انتعاشا كبيرا في المستقبل، وليس من العدل فرض رسوم إغراق في هذا التوقيت بشكل مبالغ فيه، كما أن هذا القرار سيؤثر على التجار المبتدئين في مجال مواد البناء، فالمورد لن يتحمل هذه القيمة المضافة، بل سيتحملها التاجر في البداية ومن ثم المستهلك.

### البنك الدولي و«التخطيط» نظما ندوة «رأس المال البشري ومستقبل فرص العمل ما بعد كوفيد ـ 19»

# مهدي: الكويت دعمت القطاع الخاص للحد من الهجرة العكسية

المشاركون في الندوة الافتراضية

باهي أحمد

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي ان الكويت عملت خلال فترة أزمة «كوفيد ـ 19» على حماية المواطنين العاملين في القطاع الخاص، حيث قامت بمضاعفة مكافأة دعم العمالة التي تمنحها للعاملين من المواطنين في القطاع الخاص بهدف تخفيف الأضرار التي لحقت بهم بسبب هذه الجائحة والحفاظ على رأس المال البشري في هذا القطاع الحيوي حتى لا تتكرر أزمة 2008 عندما حصلت هجرة عكسية للمواطنين من القطاع الخاص الى القطاع العام.

حديث مهدي جاء خلال تنظيم البنك الدولي بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ندوة على المنصة الافتراضية عن بعد بعنوان «رأس المال البشري ومستقبل فرص العمل ما بعد كوفيد ـ 19»، شارك بالإضافة إلى د.خالد مهدي المدير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي عصام أبوسليمان والمدير العالمي للأمان الاجتماعي وفرص العمل في البنك الدولي ميشيل رونكوسكي، ومدير مشروع رأس المال البشري في البنك الدولي هانا بريسكي.

وأضاف مهدي ان الكويت ركزت خلال فترة الأزمة على تعزيز التدريب لمواطنيها بالتعاون بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمعهد العربي للتخطيط لتعزيز المهارات التي يتطلبها الوضع الحالي والذي سببته جائحة كوفيد ـ 19، حيث تولي الكويت تطوير رأس المال البشري أهمية كبيرة من خلال ركيزة أساسية من ركائز خطة التنمية الكويتية، فضلا عن السعي للمواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

بدوره، قال المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في البنك الدولي عصام أبوسليمان انه بالرغم من بدء وباء كوفيد ـ 19 على انه أزمة صحية إلا انه قد تطور ليكون أزمتين عالميتين إحداهما اقتصادية والأخرى في سوق العمل».

من جانبه، قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية في السعودية د.أحمد الزهراني ان المملكة مثلها مثل العديد من البلدان في العالم، اضطرت إلى إدارة جائحة «كوفيد ـ 19» داخل حدودها. وستواصل وضع وتنفيذ تدابير فاعلة للحد والتخفيف من تأثير الجائحة على مواطنينا والمقيمين والاقتصاد الأوسع وسوق العمل انطلاقا من مسؤوليتنا الأساسية المتمثلة في حماية صحة عمالنا وعائلاتهم.

وأضاف اننا «في السعودية، قمنا بتنفيذ برنامج (ساند) التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية وصندوق تنمية الموارد البشرية للمساعدة في تقليل فقدان الوظائف في سوق العمل، مشيرا الى ان البرنامج يغطي 60٪ من رواتب الموظفين السعوديين لمدة 3 أشهر. وبحلول مايو 2020، صرف البرنامج 2,4 مليار ريال، استفاد منه 450 ألف عامل في أكثر من 90 ألف شركة».

وكانت الندوة ناقشت الآثار المتوقع ان يسببها «كوفيد ـ 19» فيما يتعلق بالانكماش الاقتصادي العالمي والذي ينتج عنه كساد لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية فضلا عن مناقشة استجابة الحكومات لتطبيق حزم غير مسبوقة من السياسات والإجراءات بهدف الحد من تداعيات الأزمة رغم إغلاق الحدود وتوقف رحلات الطيران وإغلاق الأعمال التجارية والمدارس والجامعات وفرض إجراءات التباعد الاجتماعي والعبء على نظم الرعاية الصحية والضغوط على السيولة المالية والتمويلية.

وأكد المشاركون ان أزمة كوفيد ـ 19 تسببت في إحداث أزمة بطالة هائلة وفقدان مصادر الدخل وخسارة رأس المال البشري وساد الشعور بعدم اليقين في المستقبل.

يذكر ان هذه الفعالية التي ينظمها البنك الدولي عقدت بالمشاركة مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالكويت تحاور فيها مجموعة من الخبراء وصناع السياسات على مستوى العالم لمناقشة اثر تداعيات تفشي وباء كوفيد ـ 19 على رأس المال البشري وعلى مستقبل العمل وتبادل ومشاركة الآراء والخبرات حول أفضل التدخلات التي من شأنها الحد وخفض آثار وتداعيات هذه الأزمة.

# ترامب: توفير 5 ملايين وظيفة جديدة

وكالات: أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه يتم بذل جهد كبير لاستعادة قوة الاقتصاد بعد كورونا، مشيرا إلى أن الأسواق المالية بدأت في التعافي. وقال ترامب في مؤتمر صحافي إن الاقتصاد الأميركي سيعود بقوة كبيرة بعد أزمة كورونا، لافتا إلى توفير 5 ملايين وظيفة جديدة للأميركيين.

وبلغة حازمة، صرح ترامب قائلا:«حققنا أرقاما تاريخية في مواجهة أزمة كورونا».

وأضاف ترامب «سياستنا التجارية أعادت الحياة إلى قطاع الصناعة.. وتمت إعادة العمل في 8٪ من المشاريع الصغيرة». وفي مرد حديثه عن الصين، أفاد الرئيس الأميركي بأن «كورونا هو فيروس صيني بشع»، مؤكدا أن الصين كان بإمكانها إيقاف كورونا مبكرا لكنها لم تفعل، مشيرا إلى أن أميركا تنتج أسبوعيا آلاف من أجهزة التنفس لمواجهة كورونا.

وأظهر تقرير الوظائف الشهري لوزارة العمل أمس، أن الوظائف في القطاعات غير الزراعية بالولايات المتحدة زادت 4,8 ملايين وظيفة في يونيو الماضي وهو أعلى معدل منذ بدأت الحكومة في الاحتفاظ بسجلات الوظائف في 1939.

وكان قد انتعش عدد الوظائف بمقدار 2,699 مليون وظيفة في مايو. وتراجع معدل البطالة إلى 11,1٪ الشهر الماضي من 13,3٪ في مايو.

وزاد التوظيف لأسباب على رأسها إعادة الشركات توظيف عاملين كانت قد سرحتهم عندما جرى إغلاق الأنشطة غير الضرورية، مثل المطاعم والحانات وصالات التمارين الرياضية وعيادات أطباء الأسنان وشركات أخرى في إطار السعي لاحتواء انتشار «كوفيد ـ 19». وفي تقرير آخر، قالت وزارة العمل الأميركية إن عدد الطلبات الجديدة المعدل في ضوء العوامل الموسمية للحصول على إعانة البطالة بلغ 1,427 مليون طلب في الأسبوع المنتهي في 27 يونيو، انخفاضاً من 1,482 مليون طلب في الأسبوع السابق عليه.

# جهاز هواوي MatePad Pro اللوحي.. يدفعكم لإعادة تعريف الإبداع

منذ انضمامه لعائلة «Mate» التابعة «لهواوي»، ساهم جهاز MatePad Pro بتعزيز موقع «هواوي» في سوق الأجهزة اللوحية الرائدة، وذلك بفضل علامته التجارية الفريدة ورؤيتها لدعم نمط حياة سلس معزز بالذكاء الاصطناعي. ويعكس هذا الجهاز اللوحي تميز «هواوي» فيما يتعلق بالابتكارات العصرية ذات الرؤية المستقبلية. كما قد زود جهاز HUAWEI MatePad Pro اللوحي بميزات ذكية ومتطورة وسلسلة متعددة المهام، بالإضافة إلى التصميم العصري والجذاب، والأداء القوي المدعوم بشاحن HUAWEI SuperCharge القوي.

تعتبر الخصائص التفاعلية الفريدة من النماذج الجديدة التي يقدمها جهاز HUAWEI MatePad Pro اللوحي وتعتمد خاصية العرض على عدة شاشات Multi-screen Collaboration على التكنولوجيا الثورية الموزعة، التي تربط بين عدة أجهزة من أجل تزويد المستخدمين بوظائف متصلة ومتطورة. ولقد أصبح من الممكن توصيل هاتفك الذكي وبثه لاسلكيا بجهازك اللوحي، لتقوم بعدها بسحب وافلات شتى أنواع الملفات مباشرة من جهاز لآخر، الأمر الذي يعزز إنتاجيتك في كل من العمل والحياة اليومية.

يتميز جهاز HUAWEI MatePad Pro اللوحي بنسبة الشاشة إلى الجسم تبلغ 90٪، والتي تعتبر أعلى نسبة لجهاز لوحي في العالم، الأمر الذي يتيح تجربة مشاهدة غامرة تفوق الوصف!.

كما ان جهاز HUAWEI MatePad Pro اللوحي أكثر من مجرد أداة تكنولوجية بسيطة، لا بل أنه قطعة فنية فريدة. ويحتوي على شاشة فائقة الدقة بحجم 10,8 بوصات، تمكنه من العرض الكامل.

كما يوفر Huawei MatePad Pro عمر بطارية ممتاز بفضل بطاريته التي تدوم طويلا بسعة 7,250 مللي، والخصائص التي تتيح توفير الطاقة والمدمجة بمعالج Kirin 990 وواجهة المستخدم EMUI.

# «الأولى للوقود» تطبق أعلى معايير السلامة والصحة في محطاتها

منذ بداية الأزمة الصحية العالمية المتعلقة بفيروس كورونا، اتخذت شركة الأولى للوقود سلسلة من الإجراءات الاحترازية والموصى به من قبل الجهات المعنية عملت على تطبيقها في جميع محطاتها حرصا منها على سلامة موظفي المحطات والعملاء.

فمنذ دخول العميل للمحطة، تحرص الشركة على أن يكون العامل ملتزما بجميع مستلزمات الوقاية من كمامات وقفازات ومعقمات وأن تكون المضخة معقمة بشكل مستمر، كما يتم نصح العميل بالدفع عن طريق تطبيق أولى وذلك لمنع احتمالية حدوث أي تلامس. هذا، وقد كانت شركة الأولى للوقود سباقة بوضع الحلول الذكية لطرق الدفع وتطويرها عبر تطبيقها المتاح على أجهزة الهواتف الذكية. فعند الانتهاء من التزود بالوقود، يقوم الموظف بمسح QR Code على هاتف العميل بشكل سريع وسهل جدا وحتى دون الحاجة إلى فتح زجاج السيارة المغلق.

يجدر بالذكر أن أجهزة الدفع عن طريق التطبيق متاحة في جميع محطات الأولى دون استثناء.

بالإضافة إلى ذلك، لم تتوقف محطات الأولى للوقود عن العمل منذ بداية الأزمة لتلبية احتياجات عملائها وفق الضوابط والمعايير المحددة من قبل الجهات المختصة، فهناك 10 محطات تم تخصيصها لخدمة العملاء على مدار الساعة وأثناء ساعات حظر التجول لخدمة من هم بالصفوف الأولى وهي: قرطبة، الشهداء، السالمية الدائري الخامس، السالمية الدائري الرابع، الوفرة، العبدلي، المسيلة، الشدادية، العدان وغرب الشعيبة.

### المستشار الكويتي

# الحكومة الإلكترونية أصبحت ضرورة

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار اقتصاد وإدارة
Abumishari1@yahoo.com

هناك الكثير من الدول اعتمدت معظم الإجراءات والأعمال والخدمات التي تقدمها للجمهور والقطاع الخاص لتطبيقها عن طريق الأونلاين (online)، يعني استخدام الانترنت في الكمبيوتر والموبايل في مواقع الجهات الحكومية الرسمية، وبهذا بسطت واختصرت المعاملات وأصبحت بلا ورق ماعدا قليل من المعاملات التي لاتزال تحتاج الى الحضور الشخصي لصاحب المعاملة وتوقيعه أمام الجهة الحكومية أو توكيل رسمي وهذه تحتاج الى دراسة وتطوير من الإدارة القانونية.

كما أن ميزة تخليص المعاملات اونلاين «راح» تحل مشكلة الازدحام المروري ووجود مراجعين في الجهات الحكومية، كما ستقلل كثيرا من الاستئذانات وخروج الموظفين من جهات عملهم لتخليص معاملاتهم.

في الكويت لدينا الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ولدينا هيئة تقنية المعلومات ولدينا إدارات نظم معلومات في كل الأجهزة الحكومية، ومنذ سنوات كان هناك مشروع الحكومة الالكترونية وتم البدء فيه لكن لم يكتمل وتم التعاقد مع شركات أجنبية لتطوير نظم المعلومات في الجهاز الحكومي وهذا لم يتم بالكامل، والغريب أن جميع الأجهزة الحكومية متعاقدة مع شركات للاستعانة بمبرمجين ومطورين نظم معلومات وافدين مع أن لدينا خريجين كويتيين تخصصهم نظم معلومات ونادرا ما تراهم بوظيفة مبرمج أو مطور نظم معلومات وأغلبهم يعملون في الدعم الفني أو الشبكات.

أزمة كورونا أجبرت أغلب الأجهزة الحكومية على تطوير نظم المعلومات لديها، بحيث يتم إنجاز معاملات المراجعين أونلاين منها وزارة الداخلية التي أنجزت بعض الإجراءات لديها أونلاين مثل: تجديد الإقامة ورخصة القيادة ودفتر السيارة، وكذلك هيئة المعلومات المدنية حيث يتم تجديد البطاقة المدنية اونلاين، ولكن إصدارها بعد لم يتم، وهناك أجهزة حكومية للأسف لم تعتمد معاملاتها اونلاين بسبب تهاون وإهمال القرار من الوزير المختص أو رئيس الهيئة أو المؤسسة الحكومية.

الكويت لديها الأجهزة الحكومية المختصة بتطوير نظم المعلومات مثل الجهاز المركزي لنظم المعلومات وهيئة تقنية المعلومات، وهناك إدارات نظم معلومات في جميع الأجهزة الحكومية، لماذا لا تتم برمجة وتطوير جميع خدماتها وأعمالها بحيث تنجز أونلاين واتخاذ قرار بشأن بعض المعاملات التي تتطلب الحضور الشخصي أو توكيلا من صاحب المعاملة للتوقيع وتقديم الأوراق والمستندات الرسمية من الناحية القانونية وإمكانية تحويلها أونلاين؟ كما أن قطاع التعليم يحتاج الى تطبيق التكنولوجيا في التدريس مثل التعليم عن بعد.

طبعا تطبيق هذا يحتاج الى بنية تحتية قوية ومستمرة دون انقطاع لخدمات الانترنت سواء الكابلات البحرية أو الأقمار الصناعية التي يعتمد عليها انجاز المعاملات والأعمال سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، وعلى الحكومة الكويتية الاطلاع على تجارب دول أخرى في هذا الشأن والاستفادة من إيجابياتها والابتعاد عن سلبياتها.